لا الى غير النهاية والتمس بهذا الوجه جائز بل واقع عند جميع من
فلا بد لعدمه من علة حادثة ضرورة احتياج الحادث في كل طرفي
وجوده وعدمه الحادث الى علة حادثة ويكون الحركة لذاتها
متجددة ومنقضية بكونها عبارة عن التجدد والتقضي على ما حققه
الشارح في حواشيه على الشرح الجديد للتجريد لا يستلزم
عدم احتياجها في عدمها الحادث وتقيضها الى علة حادثة
كما لا يستلزم ذلك عدم احتياجها في وجودها الى علة حادثة
كما لا يخفى وأما من قال انه يجوز ان يكون نفس الحركة علة
لعدمها الحادث من غير حاجة لها في ذلك الى امر حادث
وصحح بانه لا يلزم من علتيتها لهذا العدم كونها ممتنعة لذاتها
لان الممتنع لذاته هو ما لا يجوز له وجود اصلا لذاته لا لان
يمتنع له وجود خاص مثل الوجود بعد العدم والوجد
في الزمان الثاني فقد غفل عن لزوم اجتماع النقيضين
في آن واحد لان الذات لو كانت علة موجبة لعدمها
بعد وجودها على ما هو مقتضى العلة التامة كانت في
آن وجودها معدومة ايضا لامتناع تخلف المعلول
عن علته التامة الموجبة وانه جمع بين النقيضين
في آن واحد وأما القول بجواز كون هذا العدم ضروريا
بنفسه غير محتاج الى علة وذلك كعدم وجود الحركة في

ل بل ع

مقدور امتناعا

في الزمان الثاني ممتنعا لذاته فكلام سخيف بين البطلان
فانه امتناع وجود الحركة في الزمان الثاني لو كان مستندا
الى الذات لكان الذات دائما متصفة بهذا الامتناع
فكانت قبل وجودها متصفة بالعدم الذي في الزمان
الثاني بعد الوجود وذلك خلف خال عن التحصيل هكذا
قال الشارح العلامة في بعض تصانيفه وهو
حق يلزم النسبة في الامور المجتمعة الموجودة وذلك
لان حدوث عدم جزء من الحركة في آن يستلزم كون
حدوث علية الموجودة ايضا في ذلك الآن وكذا حدوث
علة هذه العلة الموجودة يكون في ذلك الآن وهكذا
الى غير النهاية فيكون حدوثات جميع تلك العلل من وجوده
مجتمعة لا متعاقبة وهو لا يكون عدمه
علة لعدمه ولان المعلول يجب وجوده عند وجود
جميع عللة ويمتنع تخلفه عنها فلا يتصور عدمه الا
بعدم واحد من تلك العلل وهو فيلزم النسبة
في الموجودات التي هذه الاعدام اعدام لها وذلك لان
الاول الموجود الذي هو علة لجزء من اجزاء علة وجوده
يكون له علة موجبة حادثة عند حدوثه ويكون تلك
العلة الموجودة الحادثة ايضا علة موجودة عند حدوثها

حادثة ع

Copyright © King Saud University